

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا،

دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2021)

The Impact of Islamic Banking Finance on Economic Growth

in Malaysia, An Econometric Study During the Period (2000-2021)

موري سمية

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي

LESLODSW، جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)

Soumia.mouri@yahoo.fr

بن عيسى منير^(*)

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي

LESLODSW، جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)

benaissa.mounir@univ-bechar.dz

تاريخ النشر:

2023/06/25

تاريخ القبول:

2023/05/11

تاريخ الاستلام:

2023/01/22



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في ماليزيا، وكذا تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي للبلاد للفترة 2000-2021، باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وهذا بالاعتماد على النمو الاقتصادي كمتغير تابع واجمالي التمويل المصرفي الإسلامي كمتغير تفسيري. وخلصت الدراسة إلى أن للتمويل المصرفي الإسلامي له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وأن للتمويل المصرفي الإسلامي أهمية في تفسير النمو الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي.

الكلمات المفتاحية:

تمويل مصرفي؛ تمويل إسلامي؛ نمو اقتصادي؛ اقتصاد ماليزي.

Abstract :

This study aims at the importance of Islamic banking financing and its role in financing various economic sectors in Malaysia, as well as analyzing the impact of Islamic banking financing on the economic growth of the country for the period 2000-2021, using the simple linear regression model, and this is based on economic growth as a dependent variable and total Islamic banking financing as a variable interpretative.

The study concluded that Islamic banking finance has a positive and significant impact on economic growth, and that Islamic banking finance is important in explaining economic growth in the Malaysian economy.

Keywords:

Bank Financing, Islamic Financing, Economic Growth, Malaysian Economy.

(*) المؤلف المراسل.

1. مقدمة

يعد القطاع المصرفي الإسلامي واحدا من أسرع القطاعات نموا في القطاع المصرفي العالمي نتيجة لخصائصه المميزة، وقد زادت أهميته مؤخرا خاصة بعد صموده أمام الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، فالعديد من المصارف الإسلامية تفتح أبوابها في مختلف دول العالم، فعلى الرغم من الفترة الزمنية القصيرة لإنشاء المصارف الإسلامية إلا أنها أصبحت تتنافس المصارف التقليدية في القطاع المالي العالمي.

ركزت الأبحاث في الآونة الأخيرة على دراسة اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، ومن خلال العديد من البحوث التي أجريت في هذا المجال هناك 3 أنواع من الاتجاهات للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والتي تتمثل في فرضية العرض القائد "Supply-Leading" حيث تفترض هذه النظرية وجود علاقة سببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، من ناحية أخرى نجد فرضية الطلب التابع "Demand-Following" التي تفترض وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية، أما الفرضية الثالثة تفترض علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية، من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى وجود أي علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

ومن أهم الاقتصاديات الإسلامية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي يبرز الاقتصاد الماليزي الذي يعتبر أحد أهم الاقتصاديات في قارة آسيا والعالم من حيث حجم الدخل المحقق وتنوع مصادره، وعلى الرغم من أن ماليزيا تجمع في نظامها المالي بين الإسلامي والتقليدي لتمويل استثماراتها، إلا أنها تسعى من خلال سياستها المالية والنقدية إلى دعم وتعميق الصناعة المالية الإسلامية مما جعلها تستحوذ سنويا على أكبر حصص السوق التمويلي الإسلامي عالميا.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدي تأثير التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟
الفرضيات:

- يمثل التمويل المصرفي الإسلامي البديل التمويلي لتطوير النمو الاقتصادي للبلد.
- توجد علاقة ذات معنوية بين متغير التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي الماليزي خلال الفترة 2000-2021.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة الدور الفعال الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تحفيز النمو الاقتصادي كبدل تمويلي استراتيجي وضرورة اقتصادية، حيث ظهر اهتمام الباحثين في السنوات الأخيرة

لأثر القطاع على النمو الاقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي بحثت في العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، والتي بينت نتائجها بشكل متباين في اتجاه العلاقة بينهما، وفي هذا السياق نكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المعالج.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث، وفي محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات والاحصائيات حول المصارف الإسلامية وتحليل تأثيرها على النمو الاقتصادي حسب النظريات الاقتصادية، إضافة إلى الاعتماد على المنهج القياسي من أجل الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير وتحديد علاقة المتغيرات المتمثلة في حجم أصول الصيرفة الإسلامية المصدرة بالمتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي للبلد ثم تحليل تلك المعلومات والمعطيات والوصول لنتائج.

الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي عالجت العلاقة والتأثير بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي:

1. دراسة حاج عبد القادر مريم:

أطروحة دكتوراه بعنوان "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول خلال الفترة (Q1:2014 - Q2:2018):"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 7 دول تعتبر من أكبر الأنظمة المصرفية الإسلامية في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 والربع الثاني لسنة 2018، باستخدام بيانات البانل.

أظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي تمويل المصارف الإسلامية يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة على المدى الطويل، أما حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي فيؤثر بشكل سلبي وضئيل على النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إجمالي تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي إلى النمو الاقتصادي (حاج عبد القادر، 2021).

2. دراسة زغلامي مريم:

أطروحة دكتوراه بعنوان "الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار - دراسة حالة نماذج من الدول الإسلامية-":

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار في بعض الدول الإسلامية، من خلال الوقوف على الأهمية التمويلية والاستثمارية لمختلف صيغ وأدوات التمويل الإسلامي بصفتها أدوات استثمارية بحتة تصب في تطوير الإنتاج الحقيقي وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستخدام الأمثل لمدخلات ومخرجات العملية الاستثمارية. وخلصت الدراسة إلى أن للتمويل المصرفي الإسلامي أثر إيجابي معنوي على حجم الاستثمار الحقيقي في دول دراسة الحالة خلال الفترة 2000-2018، وأنه لتفعيل الدور التنموي لمختلف المؤسسات المالية الإسلامية في الدول الإسلامية لابد من التقيد بالتأصيل النظري الحاكم لمختلف المعاملات المالية الإسلامية، فضلا عن دراسة حاجيات وأولويات المجتمعات الإسلامية، وضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الحقيقي (زغلامي، 2020).

3. دراسة مصطفى رديف وآخرون:

مقال بعنوان: "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية خلال الفترة (2014-2020)":

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في إندونيسيا على المدى القصير والطويل خلال الفترة (2014-2020) بناء على بيانات فصلية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تم الاعتماد على إجمالي التمويل الممنوح من طرف المصارف الإسلامية، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات تفسيرية، والنتائج المحلية الإجمالية كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. أظهرت النتائج أن التمويل المصرفي الإسلامي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (رديف، غفار، و بن سعيد، 2022).

2. الإطار النظري للتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي:

يتضمن هذا الجزء من البحث الإطار النظري للدراسة حيث يتناول مفهوم كل من التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، كما سيتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي عالجت العلاقة بينهما والتي استخدمت مختلف تقنيات وطرق الاقتصاد القياسي:

1.2. مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي:

التمويل المصرفي الإسلامي:

- يعرف البنك الإسلامي بأنه: (مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف

المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل أموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية). (قادري، 2014)

- ويعرفها الدكتور أحمد النجار على أنها " أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات التنموية. (أحمد، 1979)

النمو الاقتصادي:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي GDP (Edward , 1995).

- وعرفه Simon Kuzent على أنه "قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الايدولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو (Simon, 1958).

2.2. دور التمويل الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي:

للتمويل الإسلامي دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، والتي يمكن أن نجملها في النقاط التالية (براهم و مدياني، 2020):

- يوفر التمويل الإسلامي نظاما من شأنه تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصادي الحقيقي، وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار مالي شامل، من خلال تركيزه على المشاركة في المخاطر لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية القائمة على أساس أهداف الشريعة، فالتمويل الإسلامي يوفر إمكانات هائلة لدعم نمو اقتصادي أكثر شمولية واستدامة؛
- استخدام المعاملات المبنية على المشاركة في المخاطر والتعهدات بموجب نماذج التمويل القائمة على المشاركة في التمويل الإسلامي والذي يوفر إمكانات كبيرة في سبيل تعزيز الروابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي؛
- التمويل الإسلامي يعزز فرص زيادة الشمولية المالية ودمج المحرومين من الخدمات المالية في التيار الاقتصادي؛
- من نتائج التقرير المشترك بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي تحت عنوان "تعبئة التمويل الإسلامي لشراكات البنية التحتية بين القطاعين العام والخاص" تبين أن نمو التمويل الإسلامي وتزايد تطبيقاته يمكن أن يساهم في تعميم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

خاصة في مجال البنية التحتية، وهو ما يخلق فرصا جديدة لتحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة (AMADOU & MOHAMMAD, 2018).

3.2. النظريات المفسرة للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي:

يعد تحديد اتجاه التأثير بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي من أهم الإشكالات التي لازالت عالقة في هذا الموضوع، حيث ظهرت في هذا الإطار 3 نظريات كنتيجة لهذا الاختلاف:
نظرية قيادة العرض (Supply-leading):

يرى أنصار هذا الاتجاه أن تقدم النظام المالي هو المحرك الأساسي للتنمية، حيث تؤدي عملية العرض وظيفتين: نقل الموارد من القطاعات التقليدية منخفضة النمو إلى القطاعات الحديثة ذات النمو المرتفع، والمساهمة في تعزيز وتحفيز استجابة ريادة الأعمال في هذه القطاعات الحديثة، هذا أن إنشاء المؤسسات المالية وخدماتها يحدث قبل أن يكون هناك طلب فعلي عليها، وبالتالي فإن توافر الخدمات المالية يحفز الطلب على هذه الخدمات من قبل رجال الأعمال في القطاعات الحديثة التي تحفز النمو (Chow، Vieito، و Wong، 2018).

نظرية الطلب التابع (Demand Following):

تعتبر هذه النظرية نقيض نظرية "العرض القائد" حيث تفترض وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية والمصرفية، فمع نمو الاقتصاد الحقيقي سيزيد الطلب على الخدمات المالية مما يؤدي إلى التوسع في القطاع المالي وهذا ما يراه (Robinson 1952)، (Gurley and Shaw 1967)، (Gold Smith 1969) و (Jung 1986).

حيث يرى Robinson (1952) أن المؤسسات هي التي تقود التمويل وأن تطور النظام المالي ما هو إلا نتيجة للنمو الاقتصادي بمعنى أ، التوسع في النشاط الاقتصادي من خلال نمو الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة يؤدي إلى زيادة طلب المستثمرين على أنواع مختلفة من الخدمات المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة عمل المؤسسات المالية وإمكانية إنشاء مؤسسات مالية جديدة أي أن النظام المالي يستجيب تلقائيا للطلب على الخدمات المالية وبالتالي يؤدي إلى فعالية ونمو القطاع المالي (حاج عبد القادر، 2021).

التأثير المتبادل (قيادة العرض-اتباع الطلب):

وفق وجهة النظر هذه فإن هناك علاقة ثنائية أو تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بحيث يؤثر كل منهما في الآخر، إذ يضع الاقتصادي (Patrick 1996) فرضيتين في تفسيره للعلاقة التي تربط بين التطورات في القطاع المالي والتطورات في القطاع الحقيقي في أي دولة، حيث يرى أنه في المراحل الأولى من التنمية تتجه العلاقة من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي حيث يسمح التطور

المالي بتحويل الادخار من القطاعات التقليدية الأقل إنتاجية نحو القطاعات الحديثة الأكثر فعالية في الإنتاج وعائد رأس المال، أما في المراحل المتأخرة من عملية التنمية فإن العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي من خلال استجابة هذا الأخير إلى متطلبات النمو (Mark، Anne، و Baptiste، 2001).

3. الصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

يمثل العمل المصرفي الإسلامي نواه الصناعة المالية الإسلامية وعمادها، ففي البداية جاءت الوساطة المالية الإسلامية لتلبية الاحتياجات التمويلية للأغلبية المسلمة في ماليزيا، لتصبح بعدها ماليزيا واحدة من أهم الاقتصاديات التي تعتمد على التمويل الإسلامي في تحقيق استقرار ونمو في متغيراتها الاقتصادية الكلية، كما يعكس الناتج المحلي الإجمالي القوة الإنتاجية للاقتصاد ويشير تنوعه الى مدى سلامة السياسة الاقتصادية المتبعة وكفاءتها في استغلال كافة الموارد المساهمة في توليد الدخل (زغلامي و شريط، 2018).

1.3. تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي:

إن بداية ظهور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا في وقت مبكر، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال الصيرفة للبلاد سنة 1983 عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها تماشيا مع الصناديق التي تم استحداثها في الستينيات التي يطلق عليها صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج إلى مكة المكرمة، وتتخصص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا إلى ما يلي (العابد، 2019):

- الفترة الأولى (1983م-1992م):

تعد الفترة الممتدة من 1983م إلى 1993م بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك **Islam (BIMB)** **Berhard Malaysia** سنة 1983م بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جس النبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى للتجربة الماليزية في التمويل الإسلامي؛

- الفترة الثانية (1993م إلى 1999م):

في 1993م أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد (IBS) 1993 عندما قدم " **Bank Negara Malaysia**" مخططه المصرفي بدون فوائد، كما سمح هذا المخطط بإنشاء "نوافذ إسلامية" في البنوك التقليدية، وهذا ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993م سمح أيضا للبنوك التقليدية

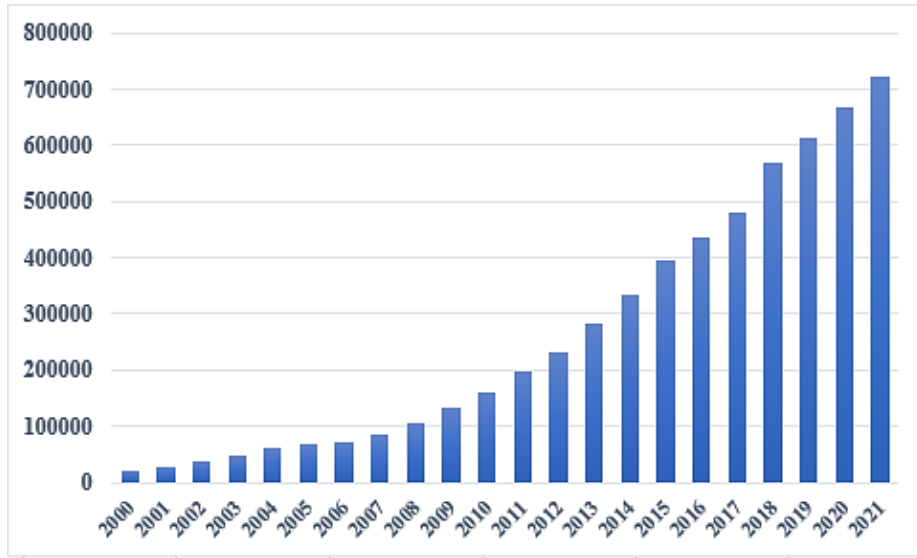
أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك، بغية الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999م يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية؛

- الفترة الثالثة بعد 2000م:

منذ عام 2000م بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18% في المتوسط سنويا من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان هو تحقيق نمو يفوق 20% وهذا يعتبر طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا إلى مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية الرائدة، على الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامي بماليزيا تم إنشائه على مدى ثلاثة عقود، إلا أن نسبة انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا حققت 21.3% سنة 2014.

2.3. تطور التمويل المصرفي الإسلامي خلال الفترة 2006-2021:

الشكل 1: تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2006-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك *Negara* المركزي خلال الفترة 2006-2021 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022>

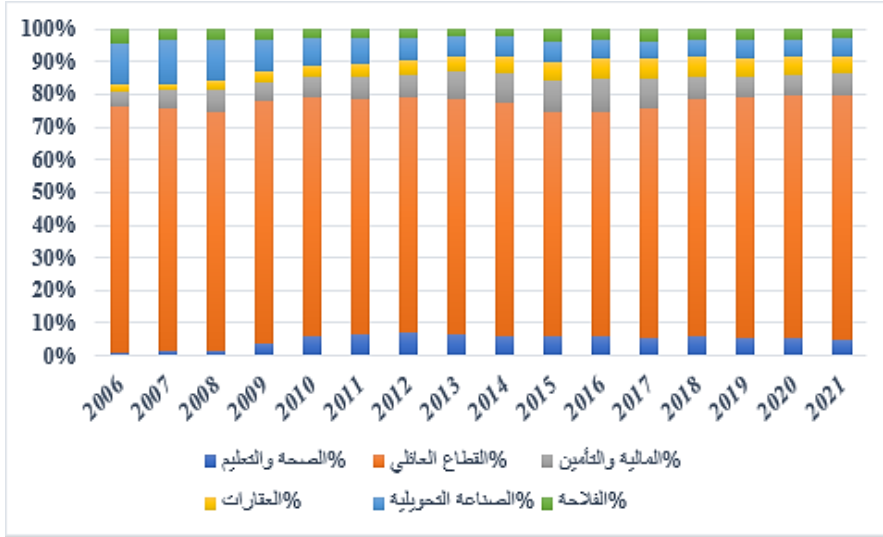
يتضح لنا من خلال الشكل 1 النمو المتزايد والمستمر لتدفق التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها سن قوانين وتشريعات تحفيزية لنمو الصناعة المالية الإسلامية في البلد، إضافة إلى البرامج المسطرة من طرف الحكومة الماليزية لتطوير الصيرفة الإسلامية كخطط 2001 لتطوير القطاع المالي و برنامج 2006 الذي يهدف لجعل ماليزيا قطب مالي إسلامي عالمي، إضافة إلى قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) سنة 2013، حيث تهدف كل هذه البرامج زيادة

حجم الأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي والحفاظ على صدارة الحصة السوقية لها عالمياً.

3.3. توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح حسب أهم القطاعات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة

(2000-2021):

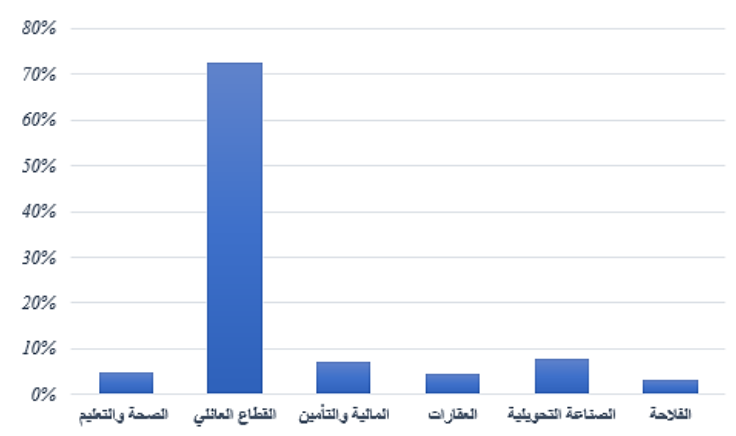
الشكل 2: توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح حسب أهم القطاعات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة (2006-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك *Negara* المركزي خلال الفترة 2006-2021 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022>

الشكل 3: أهم القطاعات الاقتصادية الممولة من المصارف الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2006-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك *Negara* المركزي خلال الفترة 2006-2021 على

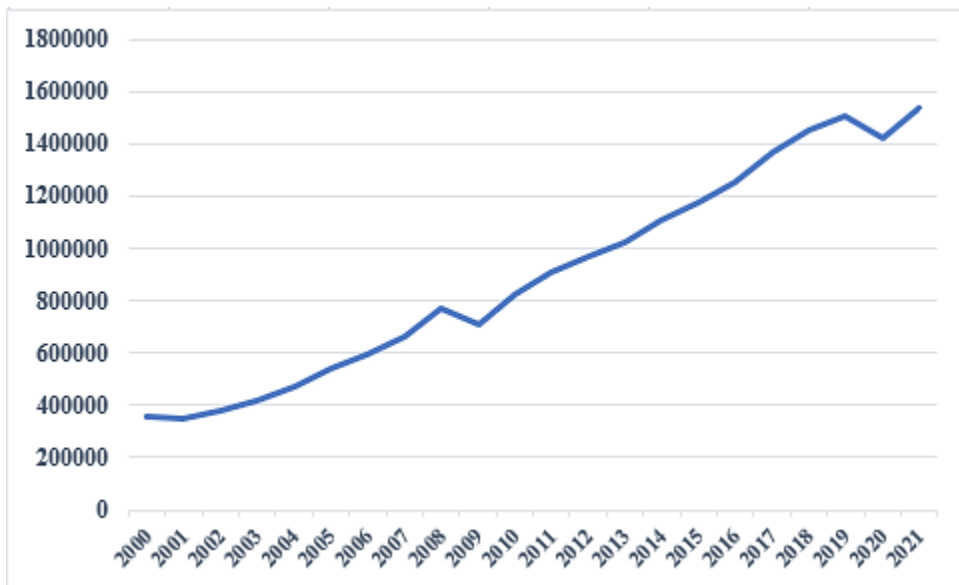
الموقع الإلكتروني:

<https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022>

من خلال الشكلين 2 و 3 يتضح لنا تطور تدفق التمويل المصرفي من مختلف المصارف الإسلامية والشبابيك والنوافذ العاملة لدى المصارف التقليدية حسب بعض الأنشطة الاقتصادية، حيث حازت أغلب القطاعات على نسب منخفضة من التمويل المصرفي الإسلامي على غرار قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وكذا قطاع الصحة والتعليم... الخ، حيث تراوحت نسب تمويلها من 1.1% إلى 13.5%، بينما حاز القطاع العائلي على أكبر حصة من التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق خلال 2006-2021 بلغت 72.6% سنة 2021، وهذا ما يفسر توجه المصارف الإسلامية للاستثمار في القطاع العائلي ذو هامش ربح معلوم على حساب القطاعات الأخرى واعتمادها على صيغة المربحة كأكثر صيغة متداولة على حساب الصيغ الاستثمارية الأخرى.

4.3. تطور الناتج المحلي الماليزي:

الشكل 4: تطور الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة (2006-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك *Negara* المركزي خلال الفترة 2006-2021 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022>

من خلال الشكل رقم 3 يتضح تطور الناتج المحلي الماليزي سنويا خلال الفترة 2000-2021 بشكل متزايد، حيث عرف انخفاضا ملحوظا في فترتين الأولى كانت في سنة 2008 متأثرا بالأزمة المالية العالمية ليرتفع بعدها في منتصف سنة 2009، أما الفترة الثانية التي شهد فيها انخفاضا كانت في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أثرت على أغلب القطاعات الاقتصادية في البلد.

4. الدراسة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا:

تتناول الدراسة القياسية تحليل علاقة وأثر التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق من مختلف البنوك الإسلامية، والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية التجارية والاستثمارية في ماليزيا كمؤشر يعبر عن حجم الصناعة المالية الإسلامية، على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021.

1.4. وصف النموذج القياسي:

ولقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على حجم الاستثمار الحقيقي والمالي في ماليزيا تناول هذا النموذج المتغيرات التالية :

المتغير المستقل:

- التمويل المصرفي الإسلامي (IF): يعبر التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا عن إجمالي التمويل المتدفق من كافة المصارف الإسلامية المحلية والأجنبية الماليزية، ومختلف الشبايك والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، وهي بيانات سنوية معبرا عنها بالأسعار الجارية للعملة المحلية الماليزية وحدتها (مليون رينجيت ماليزي) للفترة 2000-2021، حيث تم الحصول على البيانات من البنك المركزي الماليزي (Bank Negara Malaysia).

المتغير التابع:

- النمو الاقتصادي (GDP): يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معبرا عن النمو الاقتصادي GDP، وهي بيانات سنوية معبرا عنها بالأسعار الجارية للعملة المحلية الماليزية وحدتها (مليار رينجيت ماليزي) للفترة 2000-2021، حيث تم الحصول على البيانات من البنك الدولي.

2.4. تقدير وتحليل النموذج القياسي:

من أجل تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا تم تقدير نموذج انحدار خطي بسيط، ولتقدير معاملات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج Eviews 10، ظهرت نتائج تقدير النموذج كالتالي:

الجدول 1: نتائج تقدير النموذج القياسي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.196844	0.159731	51.31640	0.0000
LIF	0.450646	0.013266	33.97076	0.0000
R-squared	0.982964	Mean dependent var		13.60151
Adjusted R-squared	0.982113	S.D. dependent var		0.498496
S.E. of regression	0.066671	Akaike info criterion		-2.491594
Sum squared resid	0.088900	Schwarz criterion		-2.392408
Log likelihood	29.40753	Hannan-Quinn criter.		-2.468229
F-statistic	1154.012	Durbin-Watson stat		1.067044
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام Eviews 10

وعليه تقدر معادلة الانحدار الخطي كما يلي:

$$I = 8.196844 + 0.450646 IF$$

الدراسة الاقتصادية للنموذج:

- من خلال المعادلة يمكن توضيح مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على حجم النمو الاقتصادي: إشارة الثابت (C) إشارة موجبة بقيمة 8.196844 وهي تمثل قيمة النمو الاقتصادي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (التمويل المصرفي الإسلامي IF) يساوي صفر، حيث تدل هذه القيمة على أن النمو الاقتصادي لا يفسر فقط بالتمويل المصرفي الإسلامي المتدفق، بل هناك متغيرات أخرى لم يتم حصرها في هذا النموذج؛
- تدل الإشارة الموجبة للمتغير IF على وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، حيث إذا تغير IF بوحدة واحدة زاد حجم النمو الاقتصادي ب 0.45 وحدة، ومنه نستنتج من خلال هذه الدراسة أن للتمويل المصرفي الإسلامي أثر معنوي على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 2000-2021.

الدراسة الإحصائية للنموذج:

- من خلال معامل التحديد والمقدر ب 0.982964 والذي يدل على أن 98.30% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي سببها التغير الحاصل في التمويل المصرفي الإسلامي، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئياً؛
- نلاحظ أن قيمة Prob(T-statistic) = 0 وهي أصغر من 0.05 أي أصغر من 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على أن التمويل المصرفي الإسلامي ليس له أثر معنوي على الناتج

المحلي الإسلامي، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن للتمويل المصرفي الإسلامي أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يشير إلى أهمية المتغير المستقل في تفسير الناتج المحلي الإجمالي ومعنويته؛

- أما فيما يخص جودة النموذج ككل، فنلاحظ في الشكل السابق أن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0$ وهي أصغر من 0.05 أي أصغر من 5% وهذا ما يدل على جودة النموذج، وبالتالي يمكن القول أن المتغير المستقل أي التمويل المصرفي الإسلامي IF له معنوية بشكل كلي في التأثير على النمو الاقتصادي GDP في ماليزيا، وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية المذكورة سابقا (نظرية العرض القائد Supply Leading)، وبالتالي يمكن القول أن النموذج الاحصائي محل الدراسة هو نموذج ذو جودة عالية ويمكن اعتماده في التحليل الاقتصادي للمتغيرات التي تم اختيارها سابقا.

3.4. تشخيص النموذج القياسي:

لدينا قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 1.07$ وهي قيمة تدخل في مجال الشك، وبالتالي لا يمكن الحكم على أن النموذج يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء.

اختبار عدم ثبات التباين:

للكشف عن اختبار عدم ثبات التباين تجري الاختبار الموضح في الجدول الموالي:

الجدول 2: نتائج تقدير النموذج القياسي

Heteroskedasticity Test: ARCH

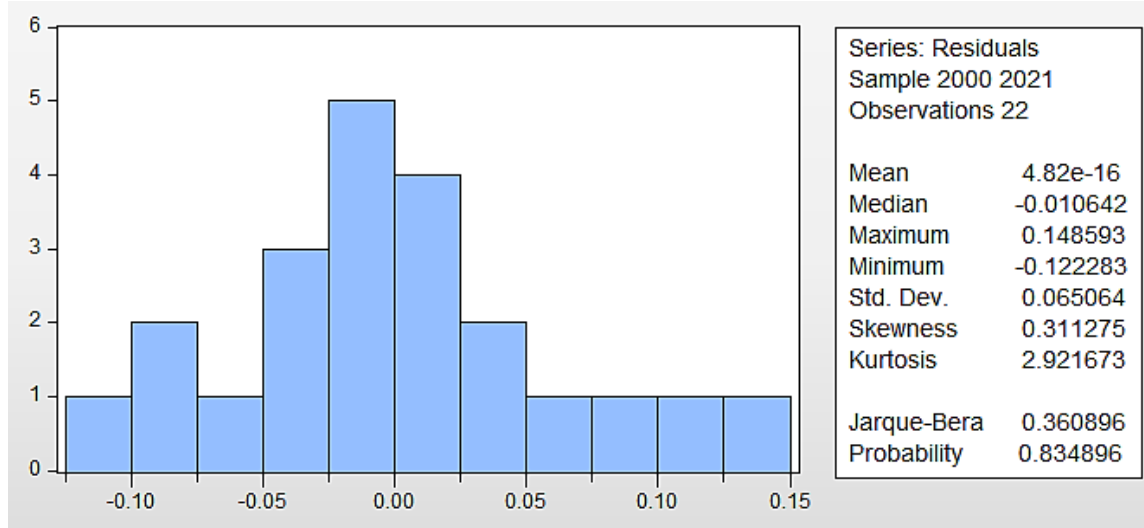
F-statistic	1.176628	Prob. F(2,17)	0.3322
Obs*R-squared	2.431896	Prob. Chi-Square(2)	0.2964

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05، مما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول 3: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج القياسي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام Eviews 10

من خلال اختبار **Jarque-Bera** يتضح لنا أن **Prob=0.83** أي أنها أكبر من 0.05 فهي غير معنوية، وبالتالي النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

5. خاتمة

تناولت الدراسة أهمية التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي للبلد خلال الفترة 2000-2021 باستخدام بيانات سنوية للمتغيرين، حيث تم من خلال هذا البحث التوصل إلى النتائج التالية:

- يساهم التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية للبلد كالزراعة والصناعة والتأمين والتجارة والصحة والتعليم وغيرها، وهذا ما يدل على التنوع والاستقرار الاقتصادي للبلد؛
- زواج النظام المصرفي الماليزي المكون من 27 مصرفا بين 16 مصرف إسلامي يحوز على نسبة 25.22% من أصول النظام المصرفي، و11 مصرف تقليدي، ويتضح جليا ميول السياسة الاقتصادية الكبرى الماليزية لإرساء التمويل الإسلامي كأسلوب تمويلي رئيسي.
- أكثر القطاعات استفادة من التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا هي القطاع العائلي؛
- للتمويل المصرفي الإسلامي أثر إيجابي معنوي على معدل النمو الاقتصادي الماليزي خلال الفترة 2000-2021، حيث كلما زاد هذا التمويل بوحدة واحدة زاد النمو الاقتصادي ب 0.45 وحدة؛

- بلغت قيمة معامل التحديد (0.98) أي أن المتغير المستقل IF يساهم في تفسير 98% من تغير المتغير التابع GDP، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا وهو ما يؤكد الدور الفعال والعلاقة القوية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي الماليزي.
- تضاعف التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2000-2021، والذي يغلب عليه الطابع التجاري على حساب التمويل الاستثماري، حيث شهد التمويل بصيغة المراجعة تطورا ملحوظا على حساب انخفاض التمويل عن طريق المشاركة والمضاربة، فقدرت نسبة التمويل بالمراجعة نهاية سنة 2021 ب 60,05% من إجمالي المحفظة التمويلية، بينما قدرت نسبة التمويل بالمضاربة 0,04%، ونسبة التمويل بالمشاركة 12,24%، وهو ما يفسر أن قطاع العائلات من أهم القطاعات المستفيدة من التمويل الإسلامي الممنوح بالمقابل نجد انخفاضا في تمويل القطاع الفلاحي، الصناعي والخدمي، الأمر الذي يبعد المصارف الإسلامية عن أهدافها التنموية الأساسية.

6. توصيات الدراسة:

- خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:
- الاستمرار في تعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية وإنشاء المزيد من البنوك والنوافذ الإسلامية لتحقيق الشمول المالي وتعزيز الابتكار في القطاع المصرفي؛
- ضرورة ربط التمويل المصرفي الإسلامي بالقطاعات الحقيقية لتحقيق تنمية مستدامة في البلد؛
- توجيه التمويل المصرفي الإسلامي نحو القطاعات الحقيقية خاصة ما تعلق بقطاع الصناعة والفلاحة ذات العوائد المرتفعة والتي تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي بما يخدم مبدأ التنويع الاقتصادي في ماليزيا؛

7. قائمة المراجع

المؤلفات:

- فؤاد الفقوس، (2010)، *البنوك الإسلامية*، (المجلد 1ط)، دار كنوز المعرفة، الأردن.
- قادري محمد الطاهر، (2014)، *المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول*، (ط1)، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- أحمد النجار، (1979)، *منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)*، (ط1)، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة.
- Anne, J., Mark, R., & Baptiste, V, (2001), *Aapprofondissement financière et croissance analyses empirique en Afrique sub saharienne, Techniques financières et développement.*
- Edward , S. (1995), *Macroeconomic Analysis* (Vol. 5th edition), Thomson Learning, USA

- Simon, K. (1958), *Economic Growth and change* (Vol. 01), Heinemann educational Books, London

الأطروحات:

- مريم حاج عبد القادر، (2021)، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول خلال الفترة (2014-2018)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- مريم زغلامي، (2020)، الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تمويل الإستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي، تبسة.

المقالات:

- إسماعيل براهيم، و محمد مدياني، (30 سبتمبر، 2020)، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا دراسة قياسية للفترة (2013-2018)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 (العدد 03)، 06.
- برينيس شريفة العابد، (02 08، 2019)، دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، عرض تجرّبي ماليزيا وباكستان، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، 185-186.
- مريم زغلامي، و كمال شريط، (01 جوان، 2018)، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للفترة 2000-2016 -دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06 (العدد 01)، 121.
- مصطفى رديف، فيصل غفار، و لخضر بن سعيد، (12 03، 2022)، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية خلال الفترة (2014-2020)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09 (العدد 01).
- Chow, S., Vieito, J., & Wong, W.-K. (2018, 06 26), Do both demand-following and supply-leading theories hold true in developing countries?, *Physica A: Statistical Mechanics and its Applications*, 06.

مواقع الانترنت:

- AMADOU, T. D., & MOHAMMAD, H. M, (2018, 01 25), *Can Islamic Finance Unlock Funds Development*, , sur BANK WORD: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/can-islamic-finance-unlock-funds-development-it-already>, (Consulté le 01/13/2023).
- StudySmarter, (2022), Types Of Economic Growth:
- <https://www.studysmarter.co.uk/explanations/macroeconomics/economic-performance/economic-growth/>, (Consulté le 01/13/2023).